ما لا يعلم به بحث الا ان ينوي ان يعلمه فاذا نطق به فهو احرى ان يحال به ح حلف لا يعطي فلانا كذا فاعطاه له بعض اصحابه اذا اقام واستوده حتى علم والاحنث ح اذا حلف ذا العون على شيء فاخذه منه ونزده اليه فيما يظهر به ان لم يكن له ذلك شرط ولا بد ولا عادة بحث ح اذا حلف على نفسه الا يضحي فلا حنث بما ضحى به اولاده وان كان من ماله المفاوضة ويأكل من اضحيتهم لانه لم يضح بشيء الا ان يكون اولاده واحد منهم ادخله في اضحيته والمال مفاوضة فانه يحنث لان اضحيتهم اضحية في الوجه الذي يصح دخوله معهم ولو لم يكن المال مفاوضة ففيه نظر اذ ليس له الا الثواب دون طلب حنفية لهما ح ولو حلف ان لا يضحي لاولاده فضحى احنث ضحى من مال المفاوضة لم لا الا ان تكون له نية فيصار اليها ويأكل مما ضحوا به ايضا ح اذا حلف ان لا يدخل دار سلمة فادخلها اخوه بغير اذنه فلا شيء على الحالف اذا لم يقعد على احراجهما ح اذا حلف ان لا يبعد نكاح ابنته البكر فلا يعتد به غيره ولا يجبر حتى يثبت عند القاضي ضرره وعضله فيزوجها القاضي ولا حنث على الاب وان جعل الاب امر ابنته حنث حلف ان لا يجتمع معها تحت سقف حتى تأتي بقتال راسه ومعها في بيت فان لم يخرج واحد منهما في الفور فقد حنث فان خرج احدهما فلا يدخل حتى تاتي وتقتال راسه وكذا لو كانا خارجا عن السقف فلا يجتمعا حتى يفعل ما حلف عليه ولا يشترط الفورية الا اذا كانا مجتمعين تحت السقف اذ حلف ان لا يتكلم من هذه الشرفة الا ما تاذن له ولم يكن له نية في المسمى وحده فهو محمول على كل شيء منها فاذا اخذ شيأ منها قسمة بينه وبين امه بالسوية ولو بيعت الشرفة ح حلف ان لا يسعى احدا في اخذ سلم فلا يشير على احد منهم ح حلف ان لا يتزوج حتى يكلم له ابوه الدار فكلمها له فلا يصح له رد ها اليه بالقرب ظاهر كلام ابن رشد لا يرد ها اليه مطلقا فاما له ح اذا حلف لا يعد من داري من دارك وقال نويت عند الزرع قال قوله في الفتيا لا في القضاء قوله لا اكلم احدا حتى يكلم فلانا فهو محمول على الابد باي زمن كان لا يكتب الطلاق حتى يثبت النكاح قلت مم اليوم على العكس يكتبون الطلاق فاذا اراد الرجعة طلب باثبات النكاح وهو احوط ح قول الحالف كذا الكذا ليلزمني يلزمه فيما يلزم في جميع الايمان اللازمة قلت ان تقررت عادة منه فواضح والا ما يقتضيه اللغة ان قال له اكرمك باقامتك فهو واحد عشر لان المركب من العدد ضمن احد عشر الى تسعة عشر وان قال له لاكرمنك فهو واحد وعشرون لمجانة ان المعطوف من واحد وعشرين الى تسعة وسبعين وان قال كذا ايمان فلزمه ثلاثة لان اضافة اليمين بالجمع من ثلاثة الى تسعة وان قال كذا ايمين فيلزمه مائة يمين لان المميز بالمفرد وهو معدود مائة والف وغير ذلك وكذا كناية عن العدد وهو حسب ما تميز والذين حكموا انها في باب الايمان جعلوها كعبارات اذا لم يتقرر فيها من التغليط ما تقرر في الايمان اللازمة وكذا يلزم في باب الاقرار

قول الحالف كذا الكذا ليلزمني

وهذا تفسير لغة وما تقرر فيه عادة فلما عينا رهاه اذا حلف لا نية له لا يحكم حتى يطلق ذو يد مطلقة واحد ولكن لا يحكم حتى يستفتى عدلا ظاهر المذهب ان مطلق الطلاق كاف وان ارجعها لان المقصود وقوع تام بالعصمة وقد حصل واذا حلف على الخروج من البلد خرج الى ما لا جب السريع فيه الى الجمعة وفيم شهرا والخروج بنية هذه الاقامة ويرجع قلت تقدمت هذه المسالة وما فيها ح اذا حلف ان لا يأكل من طعام فلان وقد كان تسلف المحلوف عليه من الحالف طعاما فاخذه والكلام منه واستوى الحالف طعاما فلا شيء عليه لانه اكل من طعام نفسه ح حلف ان لا يأكل لزيد طعاما فاهدى لاجنبي طعاما فاكل منه الحالف فلا شيء عليه قلت هي بخلاف اذا دخل من الحالف بكسر من طعام المحلوف عليه بحث اذا اكل منه قال التونسي وكذا اعبده واماؤه اذا كانت الهنة يسيرة فلا رد هما ولو كانت كثيرة تم بحث اذ ليس له ردها واستخلف من اجل يمينه يطل على الماء مومين وحنث في يمينه لعالم هذا حلف ان لا يوم فصلى وحده فدخل رجل خلفه ينوي ان لا يؤمه ولا شيء عليه وكان حضر اذ حلف ان لا يوم فصلى وحده فدخل رجل خلفه ينوي ان لا يؤمه ولا شيء عليه وكان يتقدم لنا الكلام في صحة صلاة المأموم اوابطالها لانه نوى ان يكون ماموما وفي اعادته في جماعة ايضا ان صحت وداربين الابن وابيه ومما ساكان فيها فحالف الوالد طالما زوجة ابيه في عصمته لا دخلت له دارا فاذا رحل ابوه بزوجته جاز للولد دخولها ان كانت بعيدة لشارة وقعت بينه وبين الزوجة وحنث على مراعاة الالفاظ وحلف ان لا يفعل كذا وشك هل قال شهرا او شهرين ليحمل على قوله من شق مقوله وان كانت امراة وباني الصانع واللحام يوهد امن حلف ان لا يكتري من فلان وسيب لحمه غلاكر ابه فيجوز ان يكتري ممن اكتري منه قلت هي مثل اشتراء اللحم للرحام وتقدمت بتطابوها خطب امراة فقالت له اذا قطعت المسجد نصفين الى وتزكما يكون من الحالف فحلف بيمين وحنث لا يلزمه في هذه المراة شيء لان النكاح لم ينعقد ح من حلف عليه ليحبسن كهو بالخيار اذا جئت المحلوف عليه بدية للحالف ودخلت بينة قال فقالها الحالف فقد حنث وان لم يقلها فلا حنث عليه من حلف لزوجته اذا لا حضر عوسا وقال نويت ان كنت غايبا قال قوله في الفتيا لا في القضا وهو من الاصل السابق ح حلف ان لا حضر عوسا الا كسابر الناس حضر كسا يوم ولا يضر مفاوضة حلف ان لا يفعل كذا الا بوجه شرعي فسال عن نيته فان لم يكن له نية فالقاضي من حلف ان لا يقضي سلفا الا ان يكتب عقدا بحث في الرهن والمعاملات يعني ان لم يكتب بها ح اذا حلف لزوجته لا تنزل له فتنزل له ابنته ولا بحث اذا قال هذا عيبا فتري الشا اخرجه قال الموت اولجله وجرت العادة بهذا ان يكون طعاما للفقراء فيسال به ما جرت به العادة قلت يريد ما لم يبد الى حدوث بدعة وقد من السنن فلا يفعل كما يفعل بهذا الزمان في الليلة د وعظيم عند العامة حتى عاد كانه مشروع فيجب تركه والتحذير منه والقال

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)